

دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية وتمويل التنمية

أ.عباسي إبراهيم
جامعة الجلفة

د. حنيش أحمد
أستاذ محاضر ب جامعة الجزائر 03

ملخص:

تتناول المداخلة دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية وتمويل التنمية، حيث ازداد الإقبال على المصارف الإسلامية بعد الأزمة المالية العالمية بسبب صمودها وعدم تأثرها بدرجة كبيرة بالأزمة المالية، نظرا لاعتمادها على الجانب الأخلاقي كأساس للعلاقة بينهما وبين العملاء، ولحرصها على الحد من تفشي الربا والمخاطر ولدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولاشك أن تسابق المصارف التقليدية إلى تقديم خدمات مصرفية إسلامية أكبر دليل على نجاح تجربة المصارف الإسلامية في استقطاب كتلة هامة من الودائع وتوجيهها إلى تمويل المشاريع الاستثمارية ومن هذا المنطلق تم التطرق إلى الإطار العام للمصارف الإسلامية وأساليب تعبئة الموارد المالية واستخداماتها فيها وكذا دور المصارف الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية خصوصا في ظل شح الموارد المالية بسبب انهيار أسعار النفط.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، تعبئة الموارد المالية، الودائع، تمويل التنمية.

Abstract :

The paper addressing the role of Islamic banking to select of financial resources and finance of development, where increased turnout on Islamic banking after universal financial crisis Because of its steadfastness and not affected to financial crisis, in view its depending on ethics approach as base for relation between its and customers And its commitment to limit the spread of usury and risks and its role to achieving the social and economic development. the race of traditional bank to offer Islamic financial services is evidence to success the Islamic banking experience to attract the big money and uses it to finance the investment projects. According previous we examines the theoretical means about Islamic banking and the methods of selection the financial resources and its used as well as role of Islamic banking to finance the social and economic development especially in light decrease the financial resources because low of oil prices.

Keywords: Islamic banking, financial resources selection, depots, finance of development.

تمهيد:

تحضى البنوك بدور بالغ الأهمية لما لها من تأثير على مجرى الحياة الاقتصادية ككل، فالبنك بالنسبة للاقتصاد يعتبر كالقلب بالنسبة للجسد، فكما أن القلب يضخ الدم في الجسم، فإن البنك يضخ الأموال في الاقتصاد، فالبنوك تجمع المدخرات ثم تغذي بها الاقتصاد، ومن هنا يرتبط تخلف وتقدم الاقتصاد بتخلف وتقدم البنوك.

ومن هنا يتجلى الدور الريادي الذي يمكن أن تؤديه المصارف الإسلامية لتحقيق تطلعات الدول الإسلامية في النهوض بالاقتصاد ودفع عجلة التنمية، لأنه كلما كان الجهاز المصرفي المعتمد متفقا ومنسقا ومنسجما في تعاملاته مع معتقدات الأمة وخصوصياتها المجتمعية ومقوماتها الحضارية كان فعالا في تحقيق الأهداف المنتظرة.

وتعد المصارف الإسلامية جزءا من النظام الاقتصادي الإسلامي استطاعت خلال مسيرتها في الأربعين عاما الماضية أن تثبت للعالم من خلال أدائها المتميز وشفافية أعمالها، وقدرتها على التجديد والابتكار أنها صناعة مالية راسخة ومرشحة لان تصبح نموذجا يقتدى به في أغلب الدول عموما والدول الإسلامية خصوصا، وهو ما يشجع البنوك العالمية لفتح نوافذ وفروع للخدمات المالية الإسلامية، ويعتبر رودن ويلسون أستاذ مادة الاقتصاد في مركز دراسات الشرق الأوسط والدراسات الإسلامية بجامعة دور هام بإنجلترا والذي يرأس اللجنة الأكاديمية لمعهد النظام المصرفي والتأمين الإسلامي في لندن أن مستقبل الصناعة المالية الإسلامية يبدو واعدا، وإن العديد من المصرفيين الغربيين ينظرون إلى التمويل الإسلامي باعتباره محل اهتمام .

وتعتبر الموارد المالية أداة مهمة للتنمية الاقتصادية، وحتى تتمكن الدولة من تغطية الاستثمار التنموي بشكل دائم ومستمر ومنظم يتعين عليها رصد الأموال أو الموارد المالية الكافية لذلك واستقطابها لان العجز أو القصور في مجال تعبئة الموارد المالية يؤدي إلى ظهور ما يعرف بمشكلة فجوة الموارد، بمعنى استجابة الموارد المالية المحلية المتاحة لتكلفة العملية التنموية.

مشكلة الدراسة:

بناء على ما سبق تتبلور الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها من خلال هذه الدراسة والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

"إلى أي مدى يمكن للمصارف الإسلامية أن تساهم في تعبئة الموارد المالية وتمويل التنمية؟"

أولاً: الإطار العام للمصارف الإسلامية.

تستمد البنوك الإسلامية أسسها ومبادئها من العقيدة الإسلامية التي تحرم التعامل بالربا أخذاً وعتاءاً، وهذا ما جعلها تصنف من أهم المؤسسات التي ظهرت في الدول الإسلامية حيث تمكنت بأسلوب عملها الجديد والتميز من إثبات وجودها كبديل شرعي للبنوك التقليدية، هذه الأخيرة يتركز نشاطها أساساً على الفائدة المحرمة شرعاً، وعليه تتمثل مهمة البنوك الإسلامية في السعي إلى تلبية حاجة المسلمين إلى إيداع أموالهم أو الحصول على قروض لتمويل مشاريعهم دون أخذ فائدة على ودائعهم أو منحها مقابل ديونهم، إلا أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، وإنما يتعداه إلى سعي هذه البنوك إلى إرساء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية في المجتمع الإسلامي.

1- تعريف المصارف الإسلامية: هناك تعريف كثيرة للمصارف الإسلامية نذكر بعضها:

« البنك الإسلامي مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية. »
 « البنوك الإسلامية قدمت إضافات جديدة على المهام التقليدية للبنوك التجارية لتجعل من البنك الإسلامي أداة تحقيق وتعميق لكل ما هو مرتبط بالقيم الروحية، ومركزاً للإشعاع، ومدرسة للتربية، وسبيلاً عملياً إلى حياة كريمة لأفراد الأمة الإسلامية.

« البنك الإسلامي يساهم في القيام بتطبيق نظام بنكي جديد يختلف عن غيره من النظم البنكية القائمة في أنه يلتزم بالضوابط التي وردت في تجسيد المبادئ الإسلامية في الواقع العملي.¹ »

« مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخلياً وخارجياً.² »

« مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي ويحقق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي.³ »

2- النشأة التاريخية للمصارف الإسلامية:

بعد الحرب العالمية الثانية حصلت العديد من الدول الإسلامية على استقلالها صاحب ذلك تطور في الفكر الاقتصادي الإسلامي، فانطلاقاً من تحريم الإسلام للربا أعيد النظر في الهياكل النقدية والمالية في الدول الإسلامية بشكل يلغي نظام فيه نظام الفوائد، ويحل محله مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، هذا المبدأ الذي جاءت البنوك الإسلامية لكي تركزه عن طريق ممارستها لمختلف العمليات والخدمات البنكية، إلا أنه وبعد حرب 1973 وزيادة في سعر النفط، تطورت البنوك الإسلامية تطوراً ملحوظاً من أجل المساعدة في استيعاب الفائض النقدي الناتج عن تلك الزيادة.

ويعود تاريخ العمل المصرفي الإسلامي إلى سنة 1940 عندما نشأت في ماليزيا صناديق للاذخار تعمل بدون فائدة، وفي سنة 1950 بدأ التفكير المنهجي المنتظم يظهر في باكستان من أجل وضع تقنيات

تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية، غير أن مدة التفكير هذه طالقت ولم تجد لها منفذا تطبيقيا إلا في مصر سنة 1963 بما كان ويسمى بنوك الادخار المحلية تحت إشراف الدكتور أحمد النجار، ولقد عرفت التجربة نجاحا كبيرا، وتجاريا منقطع النظير من طرف الشعب المسلم بمصر.⁴

وبعد فترة تم تأسيس بنك ناصر الاجتماعي، بنك دبي الإسلامي بالإمارات العربية المتحدة سنة 1975، البنك الإسلامي للتنمية 1976، بنك التمويل الكويتي 1977، دار المال الإسلامي، فيصل الإسلامية.

وهكذا استمرت البنوك الإسلامية في الظهور حتى يومنا هذا، فلقد انتقل عدد البنوك الإسلامية من 34 سنة 1983 إلى 195 سنة 1997 إلى 200 سنة 2000.

أما في السنوات الأخيرة فقد شهد التمويل الإسلامي نموا متسارعا، وقد ازدادت أهميته بشكل ملحوظ عقب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 نظرا لما يملكه من مقومات الأمان والتحكم في المخاطر، حيث فاقت نسبة نمو الصناعة المصرفية الإسلامية تلك المتعلقة بنمو المصارف التقليدية وقد بلغت مجموع أصول التمويل الإسلامي حوالي 1.8 تريليون دولار في نهاية سنة 2014، وتحقق نسبة نمو سنوية تصل إلى 17% ما بين سنة 2009 و 2013 وقد كانت تصل في السابق إلى حوالي 20%، بينما بلغ عدد المؤسسات المالية الإسلامية أكثر من 700 مؤسسة، تعمل في حوالي 60 دولة عبر العالم، ومع ذلك لا تزال 80% من قاعدة العملاء المحتملة للتمويل الإسلامي غير مستغلة، كما أن حجم الأصول المالية الإسلامية لا تشكل سوى 1% من حجم الأصول المالية العالمية.⁵

وتجدر الإشارة إلى أن الدول الإسلامية انقسمت إلى قسمين، منها من زاوجت بين النظامين التقليدي والإسلامي مثل مصر، الأردن، الإمارات العربية، الكويت، ومنها من حاولت تغيير نظامها المالي والبنكي تغييرا جذريا يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل السودان، باكستان، وإيران.

3- الصفات الأساسية للمصارف الإسلامية: تتمثل في:⁶

- ✓ استبعاد التعامل بالفائدة وهو ما يميزها عن المصارف التقليدية؛
- ✓ توجيه جهدها نحو التنمية عن طريق الاستثمار المباشر والاستثمار بالمشاركة، وبذلك تخرج عن الأسلوب المتبع في المصارف التقليدية والذي يتمثل في تمويل المشروعات بفائدة؛
- ✓ الاهتمام بالنواحي الاجتماعية، حيث لا ينظر إلى التنمية الاقتصادية منفصلة عنها فالمصرفية الإسلامية تقوم على عنصرين:

- ❖ عنصر فني ويتمثل في الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين - أو مستخدمي الأموال بصفة عامة.
- ❖ عنصر شرعي ويعني أن تتم هذه الوساطة وفقا للضوابط الشرعية. وعلى أساس هذه المنطلقات، يقوم البنك الإسلامي بكل أساسيات العمل البنكي الحديث كوسيط مالي بين المدخرين أي المودعين، ومستخدمين موارده المالية من مستثمرين ومنتجين وتجار وأيضا مستهلكين، وذلك وفقا لأحدث الطرق والأساليب الفنية،

لتسهيل التبادل التجاري، وتنشيط الاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع لا يتنافى مع الأحكام الشرعية.

4- أهداف المصارف الإسلامية: تلتزم البنوك الإسلامية بتحقيق مجموعة الأهداف التي تتناسب مع خصائصها والتمثلة في:⁷

✓ توفير الجو المناسب لجذب رؤوس الأموال الإسلامية الجماعية بما يحقق لها الاستقلالية والتحرر من التبعية الخارجية التي تستنزف مواردها وتدمر اقتصادها، وبالتالي فهي تشجع الاعتماد الجماعي على الذات بين الدول الإسلامية، وتقوية علاقة الترابط والتكامل بينهما، واضعة بذلك حدا لمشكلة نقص حجم المدخرات وصغر التراكم الإسلامي بهذه الدول؛

✓ تولي هذه البنوك اهتماما بالغا بتنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد وترشيد سلوكيات الإنفاق عندهم، وذلك من أجل تعبئة الموارد الفائضة الناتجة عن عدم استخدام هذه الأموال وعدم الانتفاع بها، خاصة تلك التي لا تتجه إلى المصارف التقليدية بسبب تعامل هذه الأخيرة بالربا، أو نتيجة لأن تلك المصارف لا تهتم بتعبئة هذه الموارد والأموال وتجميعها باعتبارها مدخرات صغيرة، على الرغم من أن تجميعها قد يكون مصدرا لموارد مالية ضخمة إذا كان عدد هؤلاء المدخرين كبيرا؛

✓ استحداث أدوات مصرفية إسلامية جديدة وتحسين القائمة منها، وذلك بهدف جذب المزيد من الموارد وتوجيهها من أجل استخدامها بشكل يجعلها قادرة على تغطية وإشباع رغبات وحاجات عملائها من جهة، وتمكينها من الاستمرار والتكيف مع المتغيرات تشهدها البيئة من جهة أخرى؛

✓ تهدف البنوك الإسلامية كأى مؤسسة اقتصادية إلى تحقيق ربح مناسب ومشروع نتيجة لممارستها النشاط المصرفي، مراعية في ذلك عدم المغالاة أو إلحاق ضرر بالأطراف ذات الصلة بعملها؛

✓ نشر الوعي المصرفي الإسلامي وتطوير ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي باعتباره النظام الأمثل للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول والشعوب الإسلامية وسبيلها للانعقاد من جملة المشاكل والأزمات المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها؛

✓ تهتم البنوك الإسلامية بتنمية الحرفيين والصناعات الحرفية والبيئة والصناعات الصغيرة والتعاونيات باعتبارها جميعا الأساس الفعال لتطوير البنية الاقتصادية والصناعية في الدول الإسلامية، والاستفادة من تجارب الدول الإسلامية التي تمت في هذا المجال وتوسيع قاعدة الملكية والمشاركة في المجتمع.

✓ محاولة القضاء على البطالة وزيادة عدد العاملين مع التركيز على تنشيط الاستثمار وذلك من خلال التوظيف الأمثل لموارد البنك في المشاريع والاستثمارات المباشرة التي تقوم إما على تأسيس شركات جديدة، أو تطوير وتوسيع القائمة منها؛

✓ تقديم الخدمات الاجتماعية التي تسهم في تطوير وتلبية احتياجات المجتمع من خلال خدمة أفراد الأكثر حاجة منهم وذلك بالإسهام في إنشاء مشاريع خيرية منح القروض الحسنة، جمع أموال الزكاة واستخدامها في المجالات المخصصة لها؛

✓ محاربة الاحتكار بشتى أنواعه بإتاحة أدوات تضمن التوزيع العادل للثروة وتحقق الأمن والاستقرار.

ثانياً: تعبئة الموارد المالية واستخدامها في المصارف الإسلامية

تقوم المصارف الإسلامية برسم سياستها التمويلية أو الاستثمارية استناداً إلى حجم الموارد المالية التي تحوزها، وهذه الموارد تختلف في طبيعتها، ولذلك فهي معنية بإبلاء الاهتمام الخاص لهذه الموارد من حيث ابتكار واستحداث منتجات مصرفية جديدة، واعتماد أساليب وتقنيات تمكنها من تنميتها وتوزيعها على المشاريع الاستثمارية المختلفة، وتنقسم الموارد المالية للمصارف إلى موارد داخلية وأخرى خارجية، وكلما كانت قدرة المصرف الإسلامي على تعبئة موارد مالية خارجية كبيرة كلما كان للبنك قدرة أكبر على تحقيق أرباح أكبر ومساهمة أكبر في الاستثمار وتمويل الدورة الاقتصادية وفق قواعد الشريعة الإسلامية.

1- أساليب تعبئة الموارد المالية في المصارف الإسلامية:

تتمثل الموارد الداخلية للبنك الإسلامي في: رأس المال، الاحتياطات والأرباح المحتجزة أما الموارد الخارجية فتتمثل في: الودائع الجارية، الودائع الادخارية، الودائع الاستثمارية.

أ- تعبئة الموارد المالية الداخلية:

« رأس المال: "يمثل قيمة الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع عند بدأ تكوينه، وأية إضافات أو تخفيضات تطرأ عليها في فترات تالية"⁸ وهو يعتبر المصدر الأساس للأموال لبدأ النشاط.

تتم تعبئته أو تكوينه عن طريق الاكتتاب الذي يخضع للقواعد العامة الجارية على الاكتتاب في رأس مال شركات المساهمة، ويمكن أن يساهم فيه الأشخاص الطبيعيون والمعنيون، وكل زيادة تطرأ عليه خلال سير عمله، يكتب فيها مباشرة وبالكامل، إلا أن رأس المال يختلف بين المصارف الإسلامية من حيث مكوناته بحسب طبيعتها هل هي دولية أو محلية، عامة أو خاصة، كما لا يوجد حجم أمثل من رأس المال يمكن تطبيقه في جميع الحالات، إذ يرتبط ذلك بالدور المستهدف لنشاط المصرف، وبما يسمح له بتغطية مصروفاته وتحقيق عائد مناسب للمساهمين، كما تنص القوانين المصرفية على حد أدنى لرأس المال الضروري للسماح للمصرف بممارسة النشاط المصرفي ويختلف هذا الحد من دولة إلى أخرى.⁹

« الاحتياطات: عبارة عن المبالغ التي اقتطعها المصرف عبر السنين من أرباحه السنوية فتراكمت في صورة احتياطات لتصبح بمثابة ضمان إضافي للمودعين والدائنين الآخرين، ولمساعدته على ممارسة أعماله المصرفية¹⁰، وتقوم المصارف الإسلامية بتكوين الاحتياطات المختلفة لدعم مراكزها المالية، والمحافظة على سلامة رأسمالها وثبات قيمة ودائعها، وتتضمن عند بلوغها نسبة معينة من رأس مال المصرف، وتكون مبالغها من حق المساهمين، لأنها تغطي من الأرباح التي كان من المفروض أن توزع عليهم، ويوجد تماثل

بين المصارف الإسلامية والتقليدية فيما يخص تكوين الاحتياطات, دون مراعاة الطبيعة الخاصة للمصارف الإسلامية القائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة، وليس على أساس الفائدة.

« الأرباح المحتجزة: وهي تلك الأرباح المتبقية بعد القيام بعملية توزيع الأرباح الصافية للمصرف ويمثل هذا المصدر نوعا من الحماية لأموال المودعين ووسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار. ب- تعبئة الموارد المالية الخارجية:

« الودائع الجارية: تقوم المصارف الإسلامية بتقديم خدمة الحسابات الجارية إلى عملائها من الأفراد والشركات، كما يقوم العميل بفتح الحساب الجاري الدائن وإيداع الودائع النقدية التي يرغب في إيداعها في هذا الحساب حيث لا تنقيد هذه الودائع بأي قيد من القيود سواء عند السحب أو الإيداع، وهي لا تشارك بأي نسبة من أرباح الاستثمار ولا تتحمل أي مخاطرة.

وتتم تعبئة الودائع الجارية في المصارف الإسلامية بناء على درجة تمكنها من إقناع الأفراد على الإيداع وذلك بالاعتماد على الدعاية والإشهار في نشر السلوك (الوعي) الادخاري لكن الواقع العملي اثبت أن هذه الإيداعات ناجمة عن عامل ديني بالأساس الأول, فالأفراد يفضلون التعامل مع المصارف الإسلامية لأنها ترفع شعار تطبيق الشريعة في معاملاتها المصرفية، ومنه نستخلص بان الجانب العقائدي ساعد المصارف الإسلامية على تعبئة هذا المورد المالي لا سيما في البدايات الأولى لعمل الصيرفة الإسلامية التي شهدت إقبالا جماهيريا قياسيا للتعامل مع المصارف الإسلامية وتوفر هذه الودائع موارد مالية كبيرة تمكن من زيادة توظيفاته، ومن ثم تأثيره الإيجابي في النشاط الاقتصادي، إذ غالبا ما تسحب مبالغ محدودة من الحساب لمواجهة احتياجات العميل اليومية والعادية، ويبقى دائما رصيد فائض يستغله المصرف في أوجه التوظيف المختلفة.

« الودائع الادخارية: الأصل في هذا النوع من الخدمات هو تشجيع صغار المدخرين على الادخار حيث تقبل المصارف الإسلامية مدخراتهم صغيرة القيمة وتودعها لهم في ودائع صغيرة ومن خلال دفتر توفير يحصل عليه العميل، وبموجب هذه الخدمة يحصل المصرف على تفويض من العميل باستثمار أمواله والمضاربة فيها.¹¹

ومن الواضح أن نجاح المصارف في جذب الودائع الادخارية يعمل على تأصيل السلوك الادخاري لأفراد المجتمع مما يجعل هذه الودائع تتسم بطول الأجل في مجموعها حتى ولو كانت قصيرة الأجل بمفردها، ومن ثم يمكن استثمار هذه المدخرات في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل.

فالمصارف الإسلامية نجحت في تعبئة هذا النوع من الودائع من خلال تقديمها مزايا إيجابية للمودعين أو للمدخرين تشجيعا لهم على الإيداع و الادخار مثل منح القروض الحسنة وبعض الخدمات الاجتماعية كالحج... حيث تعطى لهم الأولوية فيها.

﴿ **الودائع الاستثمارية:** وهي الحسابات التي يفتحها المصرف الإسلامي لزيائنه على سبيل المضاربة حيث يهدف أصحاب هذه الحسابات إلى استثمار أموالهم فيقومون بتوقيع عقد مع المصرف مفاده تفويض المصرف بالتصرف في أموالهم ضمن الشروط الشرعية، على أن يتم توزيع أرباح استثمار هذا المال بينهم وبين المصرف الإسلامي، بنسب متفق عليها مسبقاً، أما الخسارة فيتحملها أصحاب الحسابات الاستثمارية، ما لم يقصر المصرف أو يتعدى على المال، وهذا هو مقتضى عقد المضاربة.¹²

وتتميز المصارف الإسلامية بنوعين من حسابات الاستثمار التي يفوض فيها المودع المصرف استثمار أمواله في أي مشروع، وحسابات الاستثمار التي يحدد فيها المودع المشروع الذي يرغب بتمويله والاستثمار فيه.¹³

يتضح مما سبق أن الوازع الديني يلعب دور كبير في تعبئة الموارد في المصارف الإسلامية، الأمر الذي يقودنا إلى الاعتقاد أن المصارف الإسلامية تكون أكثر قدرة على تعبئة الموارد المالية في الدول الإسلامية من المصارف التقليدية.

2- أساليب التمويل في المصارف الإسلامية:

تمثل الصيغ التمويلية التي يمكن أن يشارك بها البنك الإسلامي عميلاً من عملائه، وهي مستنبطة في معظمها من كتب الفقه الإسلامي ومنها:¹⁴

﴿ **المضاربة:** يعرفها ابن رشد كما يلي: أن يعطي الرجل المال على أن يتجر به على جزء معلوم يأخذه العامل من ربح المال، أي جزء كان مما يتفقان عليه ثلثاً أو ربعاً أو نصفاً، أي أنها تقديم المال من طرف والعمل من طرف آخر على أن يتم الاتفاق على كيفية تقسيم الربح، والخسارة على صاحب المال، ويتلقى البنك الإسلامي الأموال من المودعين بصفته مضارباً بينما يدفعها إلى المستثمرين بصفته ربا للمال.

﴿ **المشاركة:** وهي اشتراك طرفين أو أكثر في المال أو العمل على أن يتم الاتفاق على كيفية تقسيم الربح، أما الخسارة فيجب أن تكون حسب نسبة المشاركة في راس المال، ويطبق البنك الإسلامي هذه الصيغة بالدخول بأمواله شريكاً مع طرف أو مجموعة أطراف في تمويل المشاريع مع اشتراكه في إدارتها ومتابعتها.

﴿ **المرابحة:** وهي أن يقوم البنك الإسلامي بشراء بضاعة أو تجهيزات للعميل بطلب منه، ثم يعيد بيعها له مع هامش ربح معين يتفقان عليه، ويعتبر الدكتور الباحث سامي حمود أول من طور هذه الصيغة بعد أن أخذها عن كتاب "الأم" للإمام الشافعي وادخلها إلى النظام المصرفي الإسلامي.² لقد أصبحت هذه الصيغة تمثل أهم أنشطة البنوك الإسلامية بل أصبحت مشكلتها الأولى حيث يطبقها بعض هذه البنوك بنسبة قد تصل 90% من إجمالي تمويلاته، وذلك نظراً لربحها المضمون من جهة ولقصر أجلها من جهة أخرى.

﴿ **الإجارة:** وهو الاسم الذي عرفت به في كتب الفقه الإسلامي، أما البنوك الإسلامية فتطبقه تحت اسم التأجير، وهو لا يختلف كثيراً عن الصيغة التي تطبقها البنوك الأخرى تحت اسم الإيجار أو ما يسمى بالفرنسية crédit-Bail وبالإنجليزية Leasing. وفي هذه العملية يشتري البنك الإسلامي تجهيزات أو معدات

ويقوم بإيجارها للعملاء لمدة معينة مقابل أقساط إيجار شهرية أو نصف سنوية أو سنوية مع بقاء ملكيتها للبنك، أما صيانتها فتكون على المستأجر مع إمكانية بيعها له في نهاية المدة.

«الإستصناع»: وهو أن يطلب العميل من البنك الإسلامي صناعة شيء معين غير متوفر في السوق، وأفضل مجال يطبق البنك فيه هذه الصيغة هو بناء العقارات، حيث يقوم بإنجاز مسكن يصفه العميل ثم يبيعه إياه بالتقسيط عادة مقابل ضمانات تدفع مسبقا.

«السلم»: وهو يشبه المرابحة في مجال تطبيقه من طرف البنك الإسلامي، لكنه يختلف عنها في تقديم ثمن السلعة عند طلبها من البنك الإسلامي على أن يتم التسليم لاحقا، وقد شرع أساسا في مجال الزراعة قديما، لكنه أصبح حاليا يطبق في مجالات أخرى كالتجارة والصناعة. هذا وتوجد صيغ تمويلية أخرى كالمزارعة والمساقاة المغارسة، إلا أن تطبيقها من طرف البنوك الإسلامية يبقى ضعيفا بالمقارنة مع الصيغ الأخرى.

ثالثا: المصارف الإسلامية وعملية تمويل التنمية.

تقوم التنمية في الاقتصاد الإسلامي على الربط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تقوم على نشاط متعدد الأبعاد بحيث لا تقتصر على نشاط بعينه دون النشاطات الأخرى، وإنما تعمل على كل الاتجاهات، فالالاقتصاد الإسلامي يهدف إلى إحداث التوازن بين مختلف العوامل والقوى الفاعلة للتنمية، وتتسم التنمية بصفة الشمولية بمعنى أنها تستهدف الارتقاء بالإنسان من كل جوانبه المادية والروحية في إطار متوازن ومعتدل، وهي بذلك تتعدى البعد الاقتصادي المادي لتشمل الأبعاد الأخرى، اجتماعية وثقافية وعقائدية، وتكتسب التنمية صبغة الشمولية بدلالة شمولية الإسلام وتناوله لجميع جوانب الحياة الإنسانية.

1- التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي: إن التمويل المصرفي يؤدي دورا رئيسا في التنمية الاقتصادية، وذلك لأن التوسع في منح القروض والتسهيلات يمكن أن التراجع غير الضروري في التمويل المصرفي يمكن أن يعمق من حدة الكساد الذي كان قد حدث بسبب قوى اقتصادية أخرى إضافة إلى ذلك فإن التراجع في منح الائتمان المصرفي قد يؤدي تأخير الانتعاش الاقتصادي، مثلما أن التوسع في تقديم التمويل يمكن أن يساهم في انبثاق انتعاش اقتصادي من حالة الكساد.¹⁵

إن أهداف التنمية الاقتصادية عديدة فهي بمجملها تدور حول نمط رفع المستوى المعيشي للسكان وتوفير الشروط الضرورية لكي يعيش حياة كريمة، ولهذا تعتبر التنمية الاقتصادية في البلاد النامية وسيلة لإدراك الغاية المرجوة من ذلك، ألا وهي تحقيق الأهداف المنشودة، ومن خلال إلقاء نظرة عامة حول التنمية الاقتصادية يمكن أن نحدد الأهداف الأساسية الآتية:

- ✓ زيادة الدخل القومي؛
- ✓ رفع مستوى المعيشة؛
- ✓ تقليل التفاوت في الدخل والثروات؛

✓ تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي أي عدم الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد كمصدر للدخل القومي.

لذلك تعتمد البنوك الإسلامية عدة أشكال تمويلية لها أثر متباين على التنمية الاقتصادية نلخصها فيما يلي: 16

- بالنسبة للمرابحة نجد أن المدخرين يميلون إلى هذا النوع من التمويل لقصر مدته ولعدم رغبتهم في الانتظار الطويل من أجل الحصول على الأرباح وكذلك بالنظر لما فيه من ربح مضمون، فمن خلال صيغة المرابحة نلمس الخدمة التي تقدمها البنوك الإسلامية اتجاه التنمية الاقتصادية، لكونها تقوم بتعبئة المدخرات عن أصحاب الفوائض المالية التي لا يجدون مجال لتوظيفها، ومساعدة أصحاب الخبرة بهذه الأموال لجلب متطلباتهم وممارسة نشاطهم بهدف زيادة معدلات الإنتاج، لتؤدي هذه الزيادة إلى ارتفاع الدخل القومي وبالتالي رفع مستوى المعيشة لنخلص في الأخير إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

- بالنسبة للمضاربة تعتبر عنوان تكريم الإنسان لأنها تقوم على المزوجة بين رأس المال والجهد البشري، فيتحقق نوع من التوازن بين الأغنياء أصحاب الأموال وبين الفقراء من العمال الراغبين في العمل والقادرين على القيام به، وبذلك يصبح المال أداة فعالة في توظيف الطاقات العاطلة والقضاء على البطالة وفي الوقت ذاته القضاء على الفوارق الطبقيّة بشكل عادل وسليم، وبهذا يؤدي المال رسالته الإسلامية في إعمار الكون وتنمية النشاط الاقتصادي ورفاهية المجتمع دون أخطار اجتماعية أو سلوكية تفقده ثمار هذه التنمية.

- أما بالنسبة للمشاركة في الأعمال الاستثمارية تؤدي إلى حصول المصرف بيت التمويل لصالح عملائه المودعين على عائد يتناسب عملاً وفعلاً مع الأرباح التي يدرها المشروع، وهكذا فإن البنك الإسلامي بموجب هذا الوضع لن يصير مجرد دائن لأصحاب النشاط الإنتاجي، بل شريكاً معهم في هذا النشاط، يبحث أفضل مجالات الاستثمار ويرشدهم إلى أفضل الطرق، وبذلك يصبح المال والعمل أساس النشاط الاقتصادي.

وعليه نستخلص أن أدوات ووسائل البنوك الإسلامية، لها عظيم الأثر في تحقيق التنمية فكل أداة ميزات تتسم بها تجعلها شيئاً مرناً يتناوله البنك ليسهم من خلاله في تمويل المشاريع على اختلاف أنواعها بالإضافة إلى أدوات أخرى يكون أثرها على الصعيد الاستهلاكي كصندوق الزكاة والقرض الحسن وغيرها.

2- التنمية الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي:

يعرف بعض المفكرين الاجتماعيين التنمية الاجتماعية بأنها عملية توافق اجتماعي، ويعرفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع أو بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان أو الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة، أو أنها عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها إشباع احتياجات الأفراد ويختلف تعريف التنمية الاجتماعية بحسب المجال الذي توجه إليه التنمية.

- يعمل البنك الإسلامي ومنذ البداية وفي محيطه الداخلي على عدد من محاور التنمية الاجتماعية، فإذا انتقلنا إلى عمليات البنك الإسلامي وجدنا كنقطة بداية أن الالتزام العقائدي يوجب على البنك أن لا يتعامل بالرأيا فماذا يعني ذلك في مجال التنمية الاجتماعية؟
- يعني أولا وقبل كل شيء تطبيق منهج الله في المجتمع بكل ما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار على النمو الاجتماعي للأفراد؛
 - يعني مساعدة الفرد على أن يمارس الجانب الاقتصادي من عقيدته؛
 - يعني إطفاء الصراع الذي يمكن أن يدور في نفسه من جراء تناقض ممارسات العملية مع معتقداته الدينية؛
 - أنه يعني توفير راحة الضمير وهدوء البال للفرد في علاقته مع نفسه وعلاقته مع الآخرين؛
 - يعني القضاء على الازدواجية في الشخصية المسلمة بين القول والعمل؛
 - غرس وتعميق المعايير والقيم الروحية لدى الفرد.
- أما الشروط الواجبة على البنك الإسلامي في أداء دوره في التنمية الاجتماعية يمكن تلخيصها فيما يلي:¹⁷
- ضرورة التزام البنك الإسلامي التزاما كاملا بأحكام الشريعة الإسلامية قولا وعملا، شكلا ومضمونا؛
 - التحري الدقيق في اختيار قيادات البنك بما يضمن أن تكون هذه القيادات نماذج حية للشخصية المسلمة الواعية، المؤمنة بقضيتها؛
 - الوضوح الفكري لمهمة ووظيفة البنك الإسلامي لدى كل العاملين في البنك من الإدارة العليا إلى أدنى مستوى تنفيذي؛
 - توفر الوعي الاستراتيجي لدى قيادات البنك بالقدر الذي يقابل عظمة المهمة التي يقومون بها؛
 - قيام قيادات البنك بإعداد تخطيط واضح للأهداف، وإعداد برامج العمل اللازمة لتحقيقها؛
 - التقويم المستمر للأداء والنتائج.

خاتمة:

نجحت البنوك الإسلامية في جذب كم هائل من المدخرات وجد أصحابها حرجا في التعامل مع البنوك التقليدية، كما أنها استقطبت مدخرات أصحاب الدخل المتوسطة والصغيرة ووجهت هذه الأموال إلى قنوات التوظيف الفعالة مما عزز القطاع المصرفي بشكل عام، كما قدمت الصناعة المصرفية الإسلامية العديد من الأدوات والصيغ التمويلية وأساليب الاستثمار التي أصبحت جزءا هاما من الكيان المصرفي العالمي ومكملا للأدوات التقليدية المتعارف عليها بما يلي احتياجات المتعاملين مع الأفراد والمنتجين والشركات عل اختلافها وقد أفرزت صناعة الصيرفة الإسلامية صيغ تمويل المشاركة والمضاربة والإجازة وعقود بيع المرابحة والاستصناع...الخ، وقد حرصت البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية على مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة وشبكة المعلومات المتطورة والتي عززت من القطاع المصرفي بشكل عام. كما أنها لبت احتياجات طبقة من الجمهور الذين يفضلون الاحتفاظ بأموالهم على توظيفها لدى البنوك التقليدية وذلك حتى يتم وضعها في خدمة أغراض التنمية المالية والاقتصادية على حد سواء لتساهم في تطوير المجتمعات.

ومن أهم نتائج البحث:

- ✓ البنوك الإسلامية تتمتع بكفاءة عالية تمكنها من إدارة الأزمات المالية وقد أثبتت الأزمات المتعاقبة أن البنوك الإسلامية أقل تأثر بالصدمات؛
- ✓ للبنوك الإسلامية القدرة على تطوير الآليات والمنتجات المصرفية الإسلامية مما أدى إلى انتشارها بسرعة، وتشير التجربة إلى أن صيغ التمويل الإسلامية تتمتع بمرونة كبيرة مما يجعل من الممكن تطويرها وابتكار صيغ أخرى مناسبة حسب كل حالة؛
- ✓ تتمتع المصارف الإسلامية بأكثر قدرة على إدارة المخاطر المصرفية وذلك لأن منهجية العمل المصرفي الإسلامي تبنى على أساس المشاركة أي اقتسام المخاطر.

قائمة المراجع:

- 1- أبو أحمد رضا صالح، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان، 2006.
- 2- الخضير محسن أحمد، البنوك الإسلامية، الطبعة الثالثة، أترك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.
- 3- الطيار عبد الله، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، نادي القصيم الأدبي، السعودية، 1988.
- 4- خالد خديجة، البنوك الإسلامية: نشأة، تطور، آفاق، مقال منشور ضمن دفاتر MECAS، العدد الأول، جامعة أبو بكر بلقايد، 2005.
- 5- دي كود، الصيرفة المركزية، ترجمة عبد الواحد المخزومي، الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1987.
- 6- سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر (الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة)، مجلة الباحث جامعة ورقلة، عدد6، 2006.
- 7- سليمان ناصر، محاضرة بعنوان: التحديات الراهنة للمصرفية الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، أقيمت بتاريخ: 2015/05/15.
- 8- شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- 9- عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2007.
- 10- علي كنعان وآخرون، دور المصارف الإسلامية السورية في تعبئة الموارد المالية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد33، العدد3، 2011.
- 11- عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009 .
- 12- فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004.
- 13- قادري محمد وآخرون، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2014.
- 14- محمود الأنصاري، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية، نقلا عن الموسوعة الإسلامية: www.balagh.com
- 15- محمود الوادي، حسين سمحان، المصارف الإسلامية "الأسس النظرية والتطبيقات العملية"، الطبعة الأولى، دار المسيرة عمان، 2007.

- 1- شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص:11.
- 2- فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004، ص:20.
- 3- عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2007، ص: 398.
- 4- خالد خديجة، البنوك الإسلامية: نشأة، تطور، آفاق، مقال منشور ضمن دفاتر MECAS، العدد الأول، جامعة أبو بكر بلقايد، 2005، ص: 103.
- 5- سليمان ناصر، محاضرة بعنوان: التحديات الراهنة للمصرفية الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، أقيمت بتاريخ: 2015/05/15، ص:2.
- 6- شهاب أحمد سعيد العززي، مرجع سابق، ص، ص: 19-20.
- 7- عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص:14.
- 8- الطيار عبد الله، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، نادي القصيم الأدبي، السعودية، 1988، ص: 387.
- 9- علي كنعان وآخرون، دور المصارف الإسلامية السورية في تعبئة الموارد المالية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد33، العدد3، 2011، ص:226.
- 10- أبو أحمد رضا صالح، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان، 2006، ص:332.
- 11- الخضير محسن أحمد، البنوك الإسلامية، الطبعة الثالثة، أترك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص:349.
- 12- محمود الوادي، حسين سمحان، المصارف الإسلامية "الأسس النظرية والتطبيقات العملية"، الطبعة الأولى، دار المسيرة عمان، 2007، ص:271.
- 13- علي كنعان وآخرون، مرجع سابق، ص: 227.
- 14- سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر (الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة)، مجلة الباحث جامعة ورقلة، عدد6 2006، ص:24.
- 15- دي كود، الصيرفة المركزية، ترجمة عبد الواحد المخزومي، الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1987، ص:122.
- 16- قادري محمد وآخرون، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 2014، ص:64 وما بعدها بالتصرف.
- 17- محمود الأنصاري، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية، نقلا عن الموسوعة الإسلامية: www.balagh.com